Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية

"الميزانية التشاركية كآلية".

The role of Civil Society in activating Participatory Democracy

"Participatory budget as a mechanism

يمينة حناش yamina hannache1، عبد الكريم كيبش abdelkrim kibeche2
1 جامعة قسنطينة3، University Constantine3، amina.hanna84@yahoo.com
2 جامعة قسنطينة3، University Constantine3،abdelkrim-k@hotmail.fr
المؤلف المرسل: يمينة حناش الإيميل: amina.hanna84@yahoo.com

تاريخ الاستلام : 2018-12-03 تاريخ القبول : 2019-05-24

ملخص:

تتناول هده الورقة البحثية دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال الميزانية التشاركة كآلية من آليات تدبير الشأن المحلي، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني، وإظهار طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، وتسليط الضوء على الميزانية التشاركية كآلية لتجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال التجربة البرازيلية.

كلمات مفتاحية:

المجتمع المدني، الديمقراطية التشاركية، الميزانية التشاركية، التدبير المحلي.

Abstract :

This paper discusses the role of civil society in activating participative democracy through the participatory budget as a mechanism for managing local affairs, By addressing the concept of participatory democracy and civil society, and to show the nature of the relationship between civil society and participatory democracy, and highlighting the participatory budget as a mechanism for the realization of participatory democracy through the Brazilian experience .

Keywords:

Civil society; Participatory democracy; Participatory budget; Local measure

مقدمة:

لقد قطعت بعض الدول الأوروبية والأمريكية أشواطا جد متقدمة في تبني آليات الديمقراطية التشاركية المحلية التي تفصل بين المشاركة والتمثيلية، وتجمع أعدادا متزايدة من المواطنين وتشركهم في جميع مراحل الفعل العمومي. كما أن إشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي، مبتغى الديمقراطية التشاركية التي تجعل من المواطن أساس أي فعل مجتمعي تعاقدي، فبدون إشراك فاعل وفعال للمواطن في تدبير شؤونه الوطنية والمحلية تفرغ الديمقراطية من محتواها.

إن المستوى الطبيعي للديمقراطية التشاركية ولا شك هو المحلي، لأن الأمر يتعلق بإعادة بناء العلاقات الاجتماعية المحلية، وتنمية العدالة الاجتماعية على المواطنة، وتقوية العلاقات بين الساكنة المحلية والإدارية. كما أن إخضاع التدبير العام المحلي للمقاربة التشاركية، يفرض أن يتم إخضاع إليها الشق المالي المرتكز عليه، كي تأخذ المشاركة صيغتها التشاركية الشاملة. ومن بين الآليات التي تسعى إلى النقاش العمومي وتحريك الساكنة، الميزانية التشاركية، والتي أدخلت تغييرا جذريا مقارنة مع باقي الآليات الاستشارية، لأنها شكات في المبدأ لصلاحية اتخاذ القرار أو جزء من مسلسل اتخاذ القرار إلى الشعب أو الساكنة.

بنا على ما سبق، تبرز الإشكالية المحورية لهذه الدراسة، وهي كالأتي: **أي دور للمجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال الميزانية التشاركية كآلية ؟.**

وللإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية تم استخراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية؟.
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية؟.
- كيف يمكن للميزانية التشاركية أن تكون آلية مجسدة للديمقراطية التشاركية؟.

فرضيات البحث: للإجابة على التساؤلات السابقة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تحقيق التنمية المحلية يتطلب تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين المحليين وفق مقاربة تشاركية.
- إشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن العام المحلي يجعل المواطن أساس أي فعل تشاركي.
- تطبيق الميزانية التشاركية ساهم في تفعيل الديمقراطية التشاركية.

أهداف البحث: تزداد أهمية المجتمع المدني في تنظيم وتفعيل مشاركة الأفراد، والتأكيد على إرادة المواطنين من خلال الميزانية التشاركية، التي تعتبر آلية لتجسيد الديمقراطية التشاركية والذي يمثل الهدف العام للبحث.

ويمكن أن نلخص أهداف هذا البحث بما يلي:

- تحديد مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.
- الوقوف على طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.
- إظهار الميزانية التشاركية كآلية لتفعيل دور المجتمع المدني في الديمقراطية التشاركية.

منهجية البحث: يعتمد إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على دراسة الظاهرة وتحليلها، وكذا الاطلاع على ما كتب حول موضوع البحث وما أجري من دراسات، ومنه وضع رؤية متكاملة لموضوع البحث، والوقوف على نظام الميزانية التشاركية من خلال تجربة بورتو اليغري بالبرازيل.

أولا: نظرة عامة حول: المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية

1- مفهوم المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه "المنظمات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بنوع من الخدمة في المجتمع، مثل: الجمعيات الأهلية والخيرية والتي هي معارضة لهيمنة الدولة عن المجتمع"[1].

في حين يعرفه **سعد الدين إبراهيم** بأنه :" مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"[2].

وفقا ل**ليستر سالمون** وآخرون، هناك ثلاثة أنواع متوفرة من التعريف للكيانات التي تشمل قطاع المجتمع المدني، كل نوع مرتبط مع مجموعة معينة من الشروط[3]:

– التعريف الاقتصادي الذي ركز على مصدر الدعم التنظيمي. فمنظمة المجتمع المدني هي التي تستلم الجزء الأكبر من دخلها من مساهمات خاصة، و ليس من صفقات السوق أو الدعم الحكومي. وللتعبير عنه يستخدم مصطلحات مثل: قطاع طوعي أو قطاع خيري.

– القطاع القانوني الذي يركز على المكانة القانونية. طبقا له فإن منظمة المجتمع المدني هي التي تأخذ شكلا قانونيا معينا، مثل جمعية أو مؤسسة التي تعفى من بعض أو كل الضرائب. وللتعبير عنه تستخدم مصطلحات مثل الجمعية أو المنظمة المعفية من الضريبة.

- التعريف الذي يركز على الغرض من هذه المنظمات. فمنظمة المجتمع المدني وفقا لهذا التعريف تروج للمصلحة العامة وتشجع بناء القدرات و المشاركة، وتستهدف مخاطبة المصادر الأولية للفقر. وللتعبير عنه تستخدم مصطلحات مثل المنظمات غير الحكومية أو الخيرية

هناك عدة وظائف للمجتمع المدني ليقوم بها، منها:

– وظيفة تجميع المصالح: ويتم ذلك عبر بلورة المواقف الجماعية من التحديات والقضايا التي تواجه أعضاء هذه المؤسسات.

– وظيفة حسم وحل الصراعات: بواسطة مؤسسات المجتمع المدني يتم حل معظم النزاعات والعلاقات الداخلة المتوترة بين أعضائها بطرق سلمية وودية دون تدخل من قبل الدولة وأجهزتها، وهذا هو أساس ممارسة الصراع سلميا على مستوى المجتمع بين الطبقات الاجتماعية والسياسية.

– زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: أي توفير الفرص لممارسة عمل أو نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هده المؤسسات نفسها مما يجعل المواطن قادر على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بقضايا المجتمع العامة.

– إفراز القيادات الجماعية: لكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه بحاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة تتمتع بنفوذ حقيقي على جماعة محددة من الناس، تثق بهم وتلجأ إليهم في مواجهة أي مشكلة تقف أمامهم.

– إشاعة الثقافة المدنية للديمقراطية: ترسخ هذه الثقافة في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع وكذلك إدارة الخلاف بشكل سلمي، وهذه القيم بمجملها هي قيم الديمقراطية.

تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، كما يقوم بنشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات، وثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.

يعود الفضل إلى زيادة الاهتمام بالمجتمع المدني إلى جملة من الأسباب، منها[4]:

– زيادة الوعي بحقوق الإنسان، والدعوة نحو الحفاظ عليها.

– رغبة المواطنين الحصول على المزيد من الحقوق.

– ممارسة نوع من الرقابة على الحكومات.

2- مفهوم الديمقراطية التشاركية:

تشير الديمقراطية التشاركية الى نموذج بديل يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي، وذلك لإشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للمسؤوليات المترتبة على ذلك.

في حين تعرف الديمقراطية التشاركية على أنها "العملية التي تركز على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجه وعمل النظام السياسي"[5].

من جهة أخرى، فقد عرفت **ريان فوت** في كتابها **"النسوية والمواطنة"**، على أن الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها، تتطلب قدرا كبيرا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي، وليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع وفعال، والأكثر من هذا، فإن المواطنين لا يملكون تقييما ذا كفاءة في كل المجالات، ولكن حتى يكون القرار ملائما ورشيدا ينبغي على صناع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة[6].

كما يقول المدير العام السابق للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم السيد: **المنجي بوسنينة**:"الديمقراطية والتنمية قيمتان كونيتان لمقاربة الديمقراطية التشاركية، التي يمكن أن نصطلح على تسميتها بـ :" ديمقراطية الموجة الثالثة"، التي تؤسس لخروج شرعي عن التمثيل الديمقراطي الكلاسيكي نحو ديمقراطية شبه مباشرة، تسمح بمشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية وزيادة الإصغاء السلطوي للمواطن والاستماع لحاجاتهم ونداءاتهم وانتظاراتهم"[7].

تتفق معظم التعريفات للديمقراطية التشاركية حول مجموعة من الخصائص، أهمها[8]:

– تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من أسفل، أي أنها تسعى لأن يشارك في صناعة القرار المواطن الذي سيتأثر مباشرة به.

– الديمقراطية التشاركية طرحت في الأساس، لتكون مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا عنها.

– تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن وممثليه وبين المواطن وقضاياه.

– تلعب المجالس المحلية دورا بارزا في آليات تنفيذها.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

لقد ساهم إحياء المجتمع المدني من جديد في خلق مساحات جديدة للتقاطع مع مفاهيم موازية، على اعتبار أن المجتمع المدني في التداول المعاصر أصبح وثيق الصلة بتنمية الديمقراطية، ذلك أن أدبيات المجتمع المدني في الفكر السياسي أو السوسيو-سياسي إجمالا تستحضره كفاعل مركزي في حقل الديمقراطية، سواء على المستوى السياسي أو المؤسساتي أو القيمي.

إن مجال العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني لن يقتصر على حق التقاطع، بل يستمد من داخل مقولة أنماط ممارسة السلطة ليصنع للمجتمع المدني نوعية بالمجال السياسي، كما أن طبيعة العلاقة بين التشارك والتمثيل، والمنظور إليهما من زاوية نمط حضور المجتمع المدني، تشترط بالضرورة مستويات وأنماط المشاركة السياسية للمجتمع المدني ذاته، والتي تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ الجوهرية.

1- **آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تدبير الشأن العام:**

إن المدخل المناسب لترسيخ مفهوم المجتمع المدني بما يحمله من مبادئ وقيم الديمقراطية والمشاركة بمعناها الواسع خاصة على المستوى الاقتصادي هو القبول به أولا، ثم العمل على وضع آليات لتفعيله وفق متطلبات معينة، مع تحديد المفهوم بشكل إجرائي يعبر عن حقائق المفهوم وجوهره.

يلعب المجتمع المدني دورا بارزا ضمن المقاربة التشاركية، باعتباره أحد فواعلها والذي يضطلع بمهام الرقابة والمساءلة والمحاسبة في إطار خدمة المصلحة العامة، بما يضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويكرس المشاركة التي تعد أساس وجوهر العملية الديمقراطية.

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة تناقض، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه، وأن المجتمع المدني يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية من اقتصادية واجتماعية وتعليمية، ومنه فالمجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ويكون موجود من أجل موازنة قوتها.

لا يقل دور المجتمع المدني شأنا عن دور القطاع الحكومي أو القطاع الخاص في المساهمة في تحقيق التنمية سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي وإدامتها، وذلك لرفع مستوى معيشة الأفراد وتقليص الفقر وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي، من خلال تقديم الخدمات العديدة لأفراد المجتمع في مواقعهم المختلفة، سواء في العالم الحضري أو الريفي، أو مشاركة الجماعات الإقليمية في التسيير المحلي[9].

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في إشراك المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية، أهمها[10]:

- ايجابية العلاقة بين المشاركة المدنية وارتفاع الأداء الاقتصادي، حيث ربط **روبرت بوتنام** بين الحكم الراشد ووجود قطاع طوعي صحي.
- التأثير القوي على مؤسسات المجتمع المدني في مسار التنمية المحلية عند تعاونها مع الإدارة المحلية، عبر تبني سياسات اقتصادية تسعى للحد من الفقر وحماية البيئة.
- تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في خلق الظروف الاجتماعية الضرورية للتنمية.
- يمنح المجتمع المدني أعضاءه مهارات عديدة تتيح لهم فرصا كبيرة، ففي فرنسا مثلا يحاكي العمل الجمعوي القطاع الخاص بدفع الضرائب.

2- **تجليات دور المجتمع المدني في الديمقراطية التشاركية:**

تحيل الديمقراطية التشاركية إلى عملية استشارة المواطنين واتخاذهم القرارات والإسهام في مراقبة السياسات العمومية، أو هي عملية إشراك المواطنين في السياسات العمومية من الاستشارة، والمراقبة واتخاذ القرار.

إن المقاربة التشاركية كإحدى الآليات التصورية للديمقراطية التشاركية يمكن إجمالها في عبارة "**العمل مع**" بدل "**العمل من أجل**"، بمعنى مقاربة أفقية يمكن تطبيقها في أي برنامج أو مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي ومعرفي، حيث تهدف إلى تحسين شروط حياة الساكنة المحلي، وذلك عن طريق الدعوة إلى فك الارتباط عن الدولة كوصية عن البرامج التنموية، كما تهدف إلى مساعدة المواطنين لمحاربة كافة أشكال الفقر والتهميش وجعل وسائل وآليات التنمية بيد الساكنة، وبذلك تضمن المقاربة التشاركية الرفع من مستوى التنمية الذاتية للمواطن وللأجيال القادمة[11].

هناك علاقة جدلية حقيقية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، مؤداها أنه متى ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ولا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط[12]. وهذا ما دعت إليه آراء مجموعة من الباحثين والمختصين والتي تدعو إلى أهمية تطوير نموذج ديمقراطي أكثر تشاركية باعتباره وسيلة ذات أهمية لترقية المجتمع المدني، فإذا كانت الديمقراطية التشاركية تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ الجوهرية، فإن العلاقة بين

المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية تقتضي بالضرورة علاقة موازية أو مماثلة مع هذه الأسس والمبادئ.

باعتبار المجتمع المدني صلب الديمقراطية التشاركية، والبنية الوسيطة بين الدولة ومؤسساتها وبرامجها وسياساتها العمومية، وبين الأفراد والجماعات المحلية، يدخل ضمن إستراتيجية مزدوجة، طرفها **الأول** هو تدخل المجتمع المدني لتحقيق الحوكمة الداخلية التي قوامها الشفافية، وطرفها **الثاني** هو تحكيم مخططات الدولة وبرامجها الاجتماعية عبر تفعيل دور الرقابة[13].

يبرز دور العمل الجمعوي ذي الطبيعة التنموية في توليفة الديمقراطية التشاركية، من خلال أن التنمية تفترض أخذ بعدين متداخلين بعين الاعتبار:

البعد الأول: إشباع الحاجات الملحة للسكان المستفيدين بأنشطة ومشاريع التنمية.

البعد الثاني: تقوية قدرات الفرد على اتخاذ القرار بشكل مستقل فيما يخص الوسائل المتعلقة بالمجال الخاص كما المجال العام.

إن المجتمع المدني يمثل استشارة محققة للديمقراطية التشاركية، فهو يؤدي إلى التأثير على مستوى القرار في السلطة، وأخذه بعين الاعتبار كقوة مقومة ومراقبة ومحاسبة، وبالتالي المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، مما يؤدي بنا إلى القول بأن المجتمع المدني يشكل قوة اقتراحية أو تشاورية مدعما بالسعي لتحقيق أهداف مشتركة كالمواطنة الفعالة والمشاركة البناءة بين متطلبات المصلحة الخاصة ومقتضيات المصلحة العامة[14].

ثالثا: الميزانية التشاركية كآلية لتجسيد الديمقراطية التشاركية: تجربة البرازيل

تعد تجربة الميزانية التشاركية تجربة فريدة ورائدة في دمقرطة تدبير الشأن العام المحلي، وترسيخ الديمقراطية التشاركية كدعامة محورية للديمقراطية التشاركية. وتجربة الإشارة إلى أن تجربة الميزانية التشاركية بالبرازيل ارتبطت بتحولين أساسين، **التحول الأول** تمثل في الطفر النوعية في الحياة الجمعوية السياسية التي رافقت مسار الدمقرطة خلال نهاية السبعينات ومنتصف الثمانينات، **والتحول الثاني** هو سن تشريعات حول قانون المشاركة والمساواة، من خلال النص الدستوري لسنة 1988 المعدل في سنة 1994، الذي سمح بتطوير وتوسيع أشكال وأماكن المشاركة المواطنة[15].

تعتبر مدينة **بورتو أليغري** أول مدينة العالم تبنت هذه الآلية منذ 1989. وكانت البداية بمدينة صغيرة تتبعها وتسمى **غارفاتات** GR VATAT، وتحتوي على 230 ألف ساكن.

1- تعريف الميزانية التشاركية:

لقد عرف تقرير الأمم المتحدة لسنة 2008 الميزانية التشاركية، بأنها:" عمليات مبتكرة في صنع االقرار، حيث يشارك المواطنون مباشرة في سياسة القرار واتخاذه، وتعقد اللقاءات على مدى السنة لمنح المواطنين الفرصة لتخصيص الموارد، وتحديد أولويات السياسات الاجتماعية ورصد الإنفاق العام. فيتم تصميم هذه البرامج بإدماج المواطنين في عملية صنع السياسات وتشجيع الإصلاح الإداري، وكذا توزيع الموارد العامة على الأحياء ذات الدخل المنخفض. وتحدي الإقصاء الاجتماعي والسياسي والدخل المنخفض، وبإعطاء الفاعلين السياسيين المستبعدين تقليديا، الفرصة لاتخاذ قرارات السياسة العامة"[16].

وعموما تعرف الميزانية التشاركية على أنها الآلية التي يساهم من خلالها المواطنون في مسار اتخاذ القرار المتعلق بكيفية صرف جزء أو كل الميزانية المتاحة لعملية المشاركة. وهي بذلك التجسيم الأصيل للديمقراطية المباشرة، حيث تتاح للسكان من خلالها أن يقرروا مآل الأموال المرصودة وفق حاجاتهم وتطلعاتهم مع التزام الهيئات المنتخبة بتنفيذ ما تم إقراره من طرفهم.

2- مبادئ الميزانية التشاركية:

يعد نظام الميزانية التشاركية، في التجربة البرازيلية المعمول به في مدينة **بورتو اليغري**، نموذجا فريدا من نوعه في العالم، حيث يقوم على مبدأ المشاركة لكل المواطنين في صنع السياسة العامة، التي يتحدد بموجبها النفقات العامة للمدينة، ويقوم هذا النظام على أساس التمييز الايجابي للمناطق الأكثر فقرا وتهميشا من سكان المدينة، وذلك من خلال العمل على إعادة توزيع الموارد والخدمات العامة لصالحهم.

ومنه، يمكن تحديد مبادئ الميزانية التشاركية، ضمن المبادئ التالية[17]:

– مبدأ الشفافية: يسمح بالتقاسم الجيد للمعلومة حول تدبير الشؤون الملحية والاستثمارات العمومية على مستوى أحياء المدينة عن طريق فضاءات للتبادل.

– مبدأ الفعالية: تضمن الميزانية التشاركية استعمالا جيدا للصناديق العمومية لإرضاء حاجيات السكان.

– مبدأ التضمين: فالميزانية التشاركية تسعى إلى تحسين ظروف الجماعات المقصية والسكان الضعفاء.

– مبدأ التضامن: عن طريق الحوار والتشاور، تسمح الميزانية التشاركية بتوجيه الموارد نحو السكان الأكثر حرمانا.

– مبدأ المشاركة: تشجع الميزانية التشاركية مختلف فئات الفاعلين في مسلسل القرار وفي مختلف مراحل التخطيط، عند التنفيذ والمراقبة للبرامج والمشاريع لدى الجماعة المحلية.

– مبدأ الأفقية: تصاغ الميزانية التشاركية لتعزيز التمفصل بين مختلف مستويات التدبير: مستوى الحي، المدينة، الجهة والبلد. كما تبحث ترضية حاجيات كل مستوى، وتصبح في هذا الأثر أداة لضمان الرؤية الشمولية والتشاورية للتنمية.

3- بنية ودورات الميزانية التشاركية:

تعد الميزانية التشاركية نموذجا تأسيسيا للديمقراطية التشاركية التي كانت عبارة عن فلسفة نظرية، لتصبح ممارسة عملية عبر إحداث بنيات تشاركية للميزانية، تتم من خلاله المشاركة المواطنة طيلة السنة بواسطة دورات الميزانية التشاركية، مما يجعلها تجربة فريدة وراقية في تدبير الشأن العام المحلي.

تتمثل البنية التشاركية للميزانية التشاركية في الجهاز التنفيذي والتشريعي للمجلس البلدي، والمجتمع المدني ثم الهرم التشاركي[18]:

– الجهاز التنفيذي: يتشكل من العمدة ونائبه منتخبون عن طريق الاقتراع العام المباشر من طرف السكان، ويتضمن أيضا مجموع الإدارات والمصالح الجماعية من خلال تعيين مديروها وكتابها من طرف العمدة داخل الجهاز التنفيذي، والذي يرجع له قانونيا دور وإعداد واقتراح وتنفيذ الميزانية، بالإضافة إلى البرمجة السنوية للميزانية.

– الجهاز التشريعي: ويتشكل من نواب ينتخبون عن طريق الاقتراع النسبي المباشر، ومن اختصاصاته المصادقة أو الرفض على مشروع الميزانية في كليته، بل يتم اللجوء إلى المصادقة على كل اقتراح على حدة، وللعمدة حق الرفض (الفيتو)، على التعديلات المصوت عليها من قبل المجلس، لكن هذا الحق (الفيتو) يمكن أن يرفض في حالة تحقق الأغلبية المطلقة من أصوات النواب، فضلا على أن المجلس التشريعي (البلدي) يفصل في أنواع المصاريف بدون المشاريع، ليترك هامشا للاشتغال الجهاز التنفيذي لتحقيق وتفعيل الخطوط العريضة للميزانية.

– المجتمع المدني: الذي يعد البنية الثالثة للميزانية التشاركية، حيث يعود له الأسبقية في بروز هذا النموذج المتميز في وضع الميزانية المحلية.

– الهرم التشاركي: يعتبر الفضاء الأخير للبنية التشاركية، حيث يوجد ما بين الجهاز التنفيذي والمجتمع المدني، والحدود التي تفرق هذا المجال عن المجتمع المدني ضيقة بفعل التداخل بينهما على الصعيد المحلي. لكن الهرم التشاركي يتميز بدينامية مزدوجة ترابية وأخرى موضوعاتية حيث يعتبر البنية الأساسية للعملية التشاركية.

أما عن دورات الميزانية التشاركي فانها تنعقد من خلال الدورات التالية[19]:

– تنعقد الدورة الأولى للميزانية التشاركية خلال مارس – أفريل، حيث يقدم الجهاز التنفيذي حصيلة تنفيذ ميزانية السنة السابقة، ويطرح في نفس الوقت ميزانية السنة الموالية في الدورة الأولى للاجتماعات (المناطق واللجان الموضوعاتية). كما تبتدئ حملة التواصل من طرف المرشحين للانتداب السكان في المناطق (16) واللجان الموضوعاتية من أجل كسب أصوات المواطنين، من خلال الاجتماعات المتعددة التي تنظم بمشاركة العمدة والمنتديات التشاركية.

– أما الدورة الثانية، والتي تسمى الوسيطة، فإنه تنعقد ما بين مارس وجوان، وهي ذات أهمية بالغة في مسار الميزانية التشاركية، حيث تبرز البنية التشاركية بشكل محلي خلال هذه الدورة، حيث تنعقد اجتماعات عديدة بالأحياء التي تعد القاعدة الأساسية في تحديد الأولويات الحقيقية للسكان الذين يشاركون في المنتديات الحوارية داخل المناطق، وعند نهاية التداول بالأحياء يقدمون مقترحاتهم إلى العمدة ومجلس الميزانية التشاركية،

وبالموازاة مع هذه الجموع العامة يتم انتخاب منتدبين من المنتديات بالمناطق.

– كما يوازي هذه الدورة عقد دورة ثالثة من جوان إلى جويلية، يتم فيها انتخاب المستشارين في مجلس الميزانية التشاركية أو اقتراح تركيبة المنتديات لدى الجهاز التنفيذي لتحديد لائحة الطلبات الاجتماعية داخل المناطق، وفي اللجان الموضوعاتية مما يشكل الخطوط العريضة للميزانية المقبلة.

– هكذا، فالدورات الثلاث الأولى تهتم بالأساس بمستويات ميكرو محلي، والمناطق واللجان الموضوعاتية من الهرمية التشاركية، في حين الدورتين الأخيرتين تهتمان بقمة الهرم على صعيد مجلس الميزانية التشاركية.

خاتمة:

يرى الكثير من المحللين أن نظام الميزانية التشاركية، خاضع في مجمله لإدارة الشعب ومشاركته به، فهي تعمل بمزيج من آليات الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية،كما مكنت هذه الآلية من خلق مناخ من التفاعلات الصحية بين الحكومة المحلية، والمواطنين المحليين، فمشاركة المواطنين في مثل هذه الآلية، تؤدي إلى ضمان توجيه الموارد العامة للمدينة إلى المشروعات والقنوات التي يحتاجها المواطنون بالفعل، كما تعمل على أن يراقب المواطنون أنفسهم التقدم في تنفيذ تلك المشروعات.

يؤدي إعداد الموازنات بالمشاركاتية، بحسب عدد من التجارب العالمية في الميدان إلى:

– تحقيق النجاعة الاقتصادية: حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات بحسب حاجات السكان، مما يحقق نجاعة في الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة. كما تتيح المشاركة توفير المعلومات المتعلقة بواقع عيش السكان بما يضمن اتخاذ القرارات الصائبة في الغرض.

– ضمان التأييد الشعبي للمشاريع المنجزة: تعتبر المشاركة وسيلة لتقريب السكان ومطالبهم من دوائر القرار مما يحقق رضا السكان المحليين و دعمهم للمشاريع التنموية.

– ترسيخ قيم المساءلة الاجتماعية: يستلزم تطبيق الموازنة التشاركية تكريس الشفافية في مختلف تعاملات السلطات العمومية بما يخلق ثقة في طرق التصرف في الأموال العمومية، وهو ما يحفز المواطنين على أداء واجباتهم الضريبية، وبذلك زيادة الإيرادات التي ستخصص حتما لتحسين ظروف عيش المواطنين.

وكمحصلة لهذه الدراسة، فإن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة. أي أننا نتحدث عن نوع من الشراكة والتشارك بين المواطنين، ومن هنا يجب العمل على تكريس مبدأ التشاركية في مجال إعداد الميزانية.

هوامش:

[1] محمد عابد الجابري، **المجتمع المدني تساؤلات وآفاق**، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 1998، ص42.

[2] سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، مركز بن خلدون للدراسات الإنسانية، القاهرة، 1991، ص242.

[3] Lestre M.Salamon, S W.Sokolowski, and Regina List, Global Civil Society**, Foreign Affairs**, Vol 73, N° 4, July/August 1994, p 6-7.

[4] مدحت أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص80-81.

[5]A.A. Adegboye, consolidating Participatory Democracy in Africa: The Challanges and the Way Forward, **European Scientific Journal**, vol 9, N°2, January 2013, p 244.

[6] مريم حمدي، **دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير في الحقوق، تخصص القانون الاداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 37.

[7] قوي بوحنية، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية: دراسة حالة تونس- الجزائر- المغرب نموذجا**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص47.

[8] بوزيد سراغني، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية المحلية "التجربة البرازيلية نموذجا"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد8، جانفي 2016، ص514.

[9] سمية اوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم االعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص44.

[10] مفيدة بن لعبيدي، **الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر- ترشيد الإدارة المحلية مدخلا-**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،كلية االحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1،2015- 2016،ص232.

[11] منير الحجاجي، **التنمية المحلية التشاركية**، رسالة لنيل الدراسات العليا المعمقة،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الاول، سطات، 2007-2008، ص93-94.

[12] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص211.

[13] نعناعة بوحفص جلاب، جدلية رابطة المجتمع المدني، التنمية المحلية والحوكمة، المجلة النقدية، ص56-57.

[14] سامية سمري، **تطبيق الديمقراطية في الدول المغاربية الجزائر المغرب تونس- دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر 1 ،2011 -2012، ص441.

[15] محمد سدقاوي، **الديمقراطية التشاركية-براديغم لتدبير الشأن العام المحلي**، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الحسن الأول، سطات، 2008-2009، ص208.

[16] عبد الرحمان الماضي، الحكامة الترابية التشاركية منظور تشاركي لدور الساكنة والمجتمع المدني في التدبير الترابي، **منشورات حوارات**، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، سلسلة أطروحات وأبحاث، العدد 2، 2014، الرباط، ص185.

[17] نفس المرجع السابق، ص 186.

[18] محمد سدقاوي، مرجع سابق، ص 186-189.

[19] رشيد لصفر، **التدبير التشاركي للشأن العام المحلي- الجماعات الحضرية والقروية نموذجا-**، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الاول، سطات، 2008-2009، ص212-213.